"أشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية بالمغرب": حي الكورة بالرباط نموذجا

ط.د. عبد الإله باحمو
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة ابن طفيل القنيطرة-المغرب

ملخص: يعالج هذا البحث السوسيولوجي مسألة إعادة تأهيل المجال الحضري بالمغرب. ويهدف إلى إبراز مظهر جديد من مظاهر إنتاج /المجال الحضري وآليات ورهانات تدبير المدينة. ولتحقيق هذه الغاية، يقدم هذا البحث الميداني الكيفي نموذج حي الكورة بمدينة الرباط، لكشف أشكال المقاومة التي اعتمدها السكان اتجاه عملية إعادة إسكانهم، وهو من أقدم الاحياء الصفيحية بالعاصمة. وقد أبرزت نتائج الدراسة أن الغاية وراء هذه المقاومات ليست الحصول على سكن لائق متمثل في شقة إسمنتية منظمة تستجيب للنموذج العصري من حيث بنيتها الداخلية، بقدر ما هي -في العمق- لأجل الحق في المدينة والسكن في الموقع الأصلي دون ترحيل لأي مكان آخر. كما كشفت الدراسة أن استمرار المقاومة ونجاحها هو نتاج لتشكل شبكة من العلاقات الاجتماعية عبر الزمن بين السكان أساسها القرابة والجوار والصداقة.

الكلمات المفتاحية: إعادة إسكان، المقاومة، المجال الحضري، الأحياء الصفيحية.

Forms of Resistance in Moroccan slums: case of "elkoura" neighborhood in Rabat

PhD. Abdelilah Bahamou
University of Ibn Toufail-Kenitra-Morocco

Abstract: This sociological research addresses the question of the production and rehabilitation of urban space in Morocco. The aim is to reveal the new aspect of producing urban space and stakes that lie behind the discourse of managing and rebranding the city. To do so, this qualitative fieldwork presents the case of the city of Rabat, Morocco, to highlight the ways of resistance adopted by the residents of *Douar El-Kora* against their rehousing operation, one of the oldest slums in the capital. The findings illustrate that people's resistance goes beyond Douar acquiring a "decent house" or a modern apartment. Residents of El-Kora reacted to express their right to the city by staying in-situ. Concerning resistance, the failure or success of the social protest is based on a social network that has been developed throughout years of neighboring, kinship and friendship.

Keywords: Rehabilitation, Resistance, Urban Space, Slums.

مقدمة الدراسة:

عرف المغرب منذ النصف الثاني من القرن العشرين تمدينا ونموا حضريا مهما، وارتبطت وثيرة التمدين بشكل كبير بالهجرة التي ميزت المغرب إبان وبعد الاستقلال خاصة الهجرة القروية، حيث وصلت نسبة التمدين إلى 60% سنة 2014، بعدما كانت 29% خلال أول إحصاء عام للسكان والسكنى لسنة 1960، ومن المتوقع أن تفوق ال 70% في أفق سنة 2030، بحسب الإسقاطات الرسمية للمندوبية السامية للتخطيط (رشيق، 2016، ص 8). وقد رافق هذا التمدين حدوث تحولات اجتماعية وثقافية مختلفة تمخضت عنه تغييرات جذرية على بنية المجال الحضري وعلى المجتمع، حيث ظلت مظاهر التفاوت والاختلال السمة الغالبة على النسيج الحضري المغربي، بفعل سوء توزيع الأنشطة الاقتصادية والتمايز المجالي بين مختلف أحياء المدينة.

لقد أفرزت هذه التحولات مشهدا حضريا مضطربا، عبارة عن خليط غير متناسق، معبرا بشكل صارخ عن فشل مجهودات كل المتدخلين في مجال الإسكان والتعمير. وبالنتيجة، تصدعت تجهيزات المدينة المغربية بسبب ارتفاع الدينامية الديمغرافية والهجرة القروية والاكتظاظ، حيث تتجاور وتتعايش أنماط السكن الراقي مع نمط جديد يسمى التجزئات السكنية (المالكي، 2015، ص 6)، وإلى جانب هذه النماذج الرسمية ستتفاقم وتتناسل نماذج غير رسمية تتجلى في ما تسميه السلطات العمومية ب "السكن غير اللائق "، أو "غير القانوني" أو "أحياء الصفيح". وهذا النمط الأخير هو موضوع اشتغالنا في هذا البحث، على اعتباره من أبرز الظواهر المجالية والاجتماعية التي تعاني منها المدن المغربية الكبرى عموما، ومدينة الرباط تحديدا، وبالأخص تلك الأحياء القريبة من المركز والتي تحتل مواقع استراتيجية. ويعتبر حي "الكورة"، وهو مجال الدراسة، من أقدم الأحياء الصفيحية بمدينة الرباط والتي تتموقع بالقرب من مركز المدينة وبواجهتها البحرية تحديدا.

إن مشكلة السكن في السياسيات المغربية لم ترتكز بالضبط على من يملك السكن اللائق ومن لم يملك هذا السكن، بقدر ما ترتكز في أغلب توجهاتها على المجال في حد ذاته. لماذا؟، لأن طرق التدخل من أجل تأهيل المجال الحضري تعكس التوجه الجديد للدولة الذي يضع مشكلة السكن في سياق المشكلة السياسية، بل أكثر من ذلك، أن المشاريع المقدمة لحل أزمة دور الصفيح، لم يكن هدفها هو الأفراد أو "الإنسان الصفيحي" (بوشنفاتي، 1988)، وإنما ذلك الحيز الضيق الذي يسكن فيه (البَرّاكَة). وهذا ما جعل مختلف البرامج المعتمدة لتقديم بدائل سكنية اليوم تواجه بمقاومات من طرف سكان الأحياء العشوائية، لأن البدائل المقدمة من قبل البرامج الحكومية في كثير من الأحيان، لا تلبي احتياجات الناس، بحيث يتم بناء تجمعات سكنية جديدة في ضواحي المدينة، يواجه الناس فيها صعوبة في العثور على عمل لأنهم ابتعدوا عن عملهم، ولا يستطيعون دفع تكاليف النقل إلى وسط المدينة' هذا إذا وجدت وسائل النقل.

إن المتتبع للمسألة الحضرية بالمغرب سيسجل أن طريقة التعامل مع تدبير القضايا الحضرية تسير نحو توجهات جديدة.

لكن أمام التحولات الاجتماعية، خاصة بعد أحداث 2011 أو ما سمي بالربيع العربي ومع حركة عشرين فبراير، والتي شكلت منعطفا مهما في حياة الفئات المغربية الفقيرة الهشة للتعبير عن عدم رضاهم بالنظام السياسي المتسلط عبر أشكال احتجاجية في مختلف مناطق البلاد. هذه الأحداث أعطت شرعية للفئات الهشة بما فيها قاطني أحياء الصفيح، للتعبير عن "حقها في المدينة" بشكل جماعي ومنظم، بعدما كانت العلاقات بين الأفراد هشة وسطحية، في إطار نظام سياسي شمولي لا يسمح ببناء الجمعيات والحركات الاحتجاجية والاجتماعية (رشيق، 2016، ص 16). وعلى الرغم من أنه لا زالت لم تظهر بعد حركة اجتماعية منظمة حاملة لمشروع موحد هو "الحق في السكن اللائق" في المغرب كحركة المعطلين أو حركة الأساتذة المتعاقدين مثلا، فإنها استعيضت بأشكال مقاومات حضرية جديدة، سواء معلنة أو غير معلنة داخل مدن الصفيح ضد السياسة الاجتماعية الجديدة، خاصة المتعلقة منها بطرق بمحاربة أحياء الصفيح وإعادة إيواء ساكنتها، في إطار البرنامج الضخم "مدن بدون صفيح".

لذلك، ما نحاول فهمه هنا ليس شكل المجال والتغيرات التي طرأت عليه من حيث البنية المورفولوجية من سكن صفيحي إلى سكن عمودي منظم في عمارات فحسب، بل الفاعلين فيه وردود أفعالهم اتجاه عملية القضاء على حيهم الصفيحي واستبداله بحي عصري خاضع لقوانين التعمير أيضا. بصيغة أخرى، البحث عن فاعلية الساكنة في إعادة إنتاج مجالهم السكني، من خلال مختلف الأفعال والاستراتيجيات والممارسات الاجتماعية الكامنة وراء تحقيق ما يسميه هنري لوفيفر بتملك المكان (Lefebvere, 1975, p. 44) ، ثم فهم طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط بينهم للقيام بفعل المقاومة. لأن ما يهم ليس فقط المجال الفيزيائي، وإنما الفاعلون فيه وأشكال أو أنماط الشبكات الاجتماعية أو غيرها التي تتأسس في مجال أو مجموعة مجالات (Remy, 2015). فالمجال غير معزولا وفارغا أجوفا، بل هو مليء بالروح الإنسانية المتفاعلة.

وتبعا لذلك، جاء هذا البحث ليسلط الضوء على مظهر من مظاهر تأهيل المجال الحضري بالمغرب وبمدينة الرباط تحديدا. وهو عملية أو طريقة جديدة، أو بالأحرى استثنائية للقضاء على الأحياء الصفيحية وإعادة إسكان قاطنيها. ويتخذ هذا البحث من "حي الكورة" الذي ينتمي إلى جماعة يعقوب المنصور بالرباط نموذجا للدراسة، على اعتبار أن ساكنته هي من فرضت هذا النمط الجديد من تأهيل المجال الحضري برفضها ومقاومتها مختلف البرامج والطرق المقترحة عليهم للقضاء على حيهم الصفيحي وإعادة إسكانهم في مكان آخر غير موقعهم الأصلي. وهو النمط الذي نسعى الكشف عنه من خلال أشكال المقاومة الحضرية للمطالبة بحقهم في السكن في عين المكان، ثم الكشف أيضا عن الغاية وراء هذا الفعل "فعل المقاومة". كما نسعى من خلال هذه الدراسة أيضا فهم أسلوب الحكم الجديد في تدبير القضايا الحضرية.

1- إشكالية البحث وفرضياته:

إن عملية إعادة تأهيل "حي الكورة" تشكل، في نظرنا، استثناءً ضمن سياسة إعادة الاسكان المعتمدة من طرف أجهزت الدولة في تحييد أو القضاء على الأحياء الصفيحية بالمدن المغربية. والحال أنه يتم هدم "البراريك" أو الحي الصفيحي بأكمله واستغلاله في مصالح أخرى، وترحيل الساكنة وإعادة إسكانهم في مكان بعيد سواء عن طريق منحهم بقع أرضية مجهزة أو شقق سكنية

مبنية في إطار ما يسمى "السكن الاقتصادي أو الاجتماعي". لكن بالنسبة للمجال الذي اخترناه للدراسة، يبدو الأمر على خلاف المعتاد؛ بمعنى أنه يعتبر حالة استثنائية ضمن السياسة الحضرية الجديدة بالمغرب، حيث تمت عملية إعادة إسكان قاطنيه في عين المكان دون ترحيلهم إلى منطقة أخرى. لكن يبقى سؤال الثابت والمتغير حاضرا بقوة في نهج هذه السياسات الحضرية الجديدة. فالثابت فيها هو إعادة إنتاج الهشاشة والإقصاء الاجتماعي والمجالي استجابة للتوجهات الجديدة للاقتصاد السياسي في السياسات الحضرية في المدن المغربية، في حين أن المغير هو إخضاع تغييرات على الشكل المجالي وفق منطق السوق أو المنطق الرأسمالي. لكن مع إغفال أو تهميش الجانب الإنساني في تدبير القضايا الحضرية وعلى رأسها أنسنة المجال الحضري (L'humanisation de L'espace urbain). فبدل أن تكون هذه السياسات تخدم الإنسان نجدها تسعى لتحقيق الربح ولو على حساب أصحاب الأرض (السكان).

تتعلق الإشكالية الرئيسية لهذا العمل في البحث عن السياسة الحضرية المتعلقة بعمليات الترحيل وإعادة الإسكان داخل المجال الحضري، وما نتج عنها من إنتاج وإعادة إنتاج الهشاشة والفوارق الاجتماعية والمجالية. إن الملاحظة الهامة في السنوات القليلة الأخيرة هي عودة نشوء التفاوتات الاجتماعية بفعل هذه البرامج والسياسات عديمة الرؤية الشاملة للمدينة. فالمدينة ليست للسكن (النوم، الخلود للراحة) فحسب، وإنما المدينة للتساكن. لذلك، فقبل أن يوجد السكن يجب توفير الخدمات الضرورية في الحياة الحضرية من نقل ومرافق ومراكز صحية وترفيه ومدارس. وهذا واقع اجتماعي تعيشه العديد من الأحياء العشوائية المغربية التي رُحِّل ساكنيها إلى مناطق هامشية بالمدن. ويعتبر "حي الكورة" من أكبر الأحياء الصفيحية بالعاصمة الرباط الذي تم هدمه وإعادة إسكان قاطنيه في الموقع نفسه دون ترحيل لأي مكان آخر.

إن الوقوف عند التغيرات التي يخضع لها مجال ما واتخاذه مجالا للسكن، تحيلنا إلى علاقة الإنسان بالمجال، وفهم هذه العلاقة فهما حقيقيا لا يتأتى إلا بفهم علاقة المجال بالمجتمع ككل. فالإنسان على مر العصور في صراع دائم مع الطبيعة من أجل توفير الضروريات المعيشية لبقائه، انطلاقا من تصوراته وممارساته وأنشطته الاجتماعية، لدرجة يصعب معه فهم المواقع الاجتماعي بمعزل عن الواقع المجالي(Hillier & hanson, 1984) الذي يحويه. فما أن يصل الإنسان إلى أرض أو مجال ما، إلا ويقاوم لأجل تملكه ويرغب في السيطرة عليه بما أوتي من قوة، بل ويجعل هويته مرتبط بهذه الأرض، إنها الأرض نفسها، التي من خلالها يفرض واقعه الاجتماعي والثقافي على الرغم من الضغوطات التي قد تفرض عليه من الخارج. وفي هذا السياق يقول رونكايلو، إن الإنسان حيوان ترابي وهذا النزوع الترابي يؤثر في السلوك الإنساني على كافة مستويات نشاطه الاجتماع(Roncayolo, 1990, p. 182) ، إنه بطبعه كائن مقاوم باستمرار ومتشبث بالأرض التي ترعرع فيها.

بهذا المعنى، ومن خلال كل ما سبق، تبدو المقاومة بناء اجتماعي؛ أي نتاج لفعل اجتماعي لدى الأفراد والجماعة التي يؤلفونها (الحي مثلا) ككل. ومن ثمة نقول إن إلمامنا بمشكلة إعادة إيواء ساكنة حي الكورة وبأشكال المقاومة الحضرية المرتبطة بها، بصفة خاصة، يقتضي منا العودة تاريخيا إلى تجربة هؤلاء السكان منذ التحاقهم بهذا المجال لأول مرة. لأن حياة الناس، جماعة أو

أفراد، لا يمكن الإحاطة بها دون وضعها في سياقها العام، فالإنسان هو منتج لتاريخه (الخطيبي، 1990، ص 12)، كما أن كل مجتمع يعيد كتابة المكان الذي يتأصل فيه ثانية. وبالتالي يبقى التاريخ هو مسكن الإنسان ومنبت هويته المتعددة (forse, 2000, p. 198) ، لذلك نجد أن الأحياء العشوائية أو الصفيحية وما تطرحه من مقاومات حضرية/مدينية اليوم، هي نتيجة حتمية لعلاقات تاريخية لا متكافئة على جميع المستويات وفي مختلف الأصعدة. وعليه، فإن النقطة الأكثر منطقية لفهم وتحديد المدينة كما يقول (P. AYDALOT) ب. أيدلو تكون تاريخية، وأن أي دراسة موضوعية تقتضي الإلمام بجميع عناصر الموضوع المدروس.

من خلال ما سبق، يمكن القول، أن هذا البحث يقتضي الإجابة على التساؤلات الآتية:

ما هي أشكال المقاومة التي تبناها قاطني حي "الكورة" للتعبير عن حقهم في السكن؟ وكيف انبثقت وتشكلت هذه المقاومة؟ وما هي استراتيجياتهم المعتمدة للقيام بهذا "الفعل المقاوم"؟ وهل هذه المقاومة هي مقاومة، فعلا، من أجل تحقيق السكن اللائق أم أنها مقاومة من أجل الحق في المدينة؟ من أين يستمد هؤلاء السكان قوتهم للاستمرارية في الفعل المقاوم؟

إن التساؤلات الإشكالية أعلاه تعكس بعمق ودون مواربة الإشكالية الرئيسية لهذه الدراسة السوسيولوجية. ومن أجل الإجابة عنها قمت بوضع فرضيات مختلفة بغاية التحقق من صحتها أو دحضها وهي كالتالي:

-أفترض أن المقاومة التي تبناها قاطني حي "الكورة"، على مدى سنوات طويلة، ليست وحدها التي ساهمت في إعادة تأهيل مجالهم السكني وإعادة إسكانهم في الموقع فحسب، وإنما هناك فعل سياسي عمومي هو المتحكم في اتخاذ قرار هدم الحي وإعادة إسكان قاطنيه في عين المكان.

-أفترض أن الطريقة التي اعتمدتها الدولة في القضاء على "حي الكورة" وهي إعادة الإسكان في الموقع، بعد رفض الساكنة لعملية الترحيل، تعبر في وجه من أوجهها على فشل البرامج المعتمدة في القضاء على أحياء الصفيح وإعادة إسكان قاطنيها بمدينة الرباط.

-أفترض أن أشكال المقاومة التي اعتمدتها ساكنة "حي الكورة" ليست من أجل الحق في السكن اللائق فحسب، بقدر ما هي مقاومة في العمق من أجل الحق في المدينة والتمتع بخيراتها.

-يبدو أن العامل أو المحرك الأساسي الذي ساهم في استمرار فعل المقاومة لدى هؤلاء السكان هو تشكل نسق أو شبكة العلاقات الاجتماعية تراكمت عبر الزمن، والتي تعززت بأواصر القرابة والجوار والصداقة بين السكان.

أهداف البحث:

-المساهمة في الإنتاج السوسيولوجي العلمي النقدي الذي يجمع بين النظري والتطبيقي، فالحدود التي تقام خطأ بين النظري والميداني ما هي إلا حدود تعسفية لا تفيد في بلورة خطاب سوسيولوجي متفتح ونقدي.

-فهم التوجهات الجديدة في تدبير وإنتاج وإعادة انتاج المجال الحضري والميكانيزمات التي تحكمها داخل المدن المغربية الكبرى.

-فهم السياق التاريخي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي يؤطر عمليات إعادة الإسكان بالمغرب وبالرباط تحديدا وما موقع حي الكورة ضمن هذا السياق.

-محاولة كشف أشكال واستراتيجيات المقاومة التي اعتمدها قاطني حي الكورة تعبيرا عن رفضهم للسياسة الاجتماعية الحضرية المتعلقة بالقضاء على أحياء الصفيح وإعادة إسكان قاطنيها.

-رصد مدى أخذ بعين الاعتبار العلاقة الجدلية بين التخطيط الاجتماعي والتخطيط المجالي في تدبير القضايا الحضرية ورسم مستقبل المدن.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الدراسة، في كونها تتعلق بموضوع ذا راهنية يندرج ضمن حقل سوسيولوجيا المجال وعلاقته بالمقاومة. فالحاجة إلى المزيد من الدراسات والأبحاث في هذا الحقل تفرض نفسها بقوة خاصة مع التحولات السياسية والاقتصادية العالمية وحالة الانفتاح المعولم التي عاشها المغرب، وما فرضته من ملائمة النصوص التشريعية الخاصة بمجال حقوق الإنسان. إضافة إلى التطورات التي عرفها حقل الإعلام المغربي وانفتاحه على المحيط العام وعلى المجتمع، وما يثيره من قضايا ملحة من أجل خلق مجتمع معرفي تنموي قادر على مجابهة أو على الأقل مسايرة التطورات العالمية، والتي تقتضي أساسا توفر شرط الحرية في التعبير ونقل الخبر. علاوة على الحضور القوي الذي باتت تسجله الممارسات الاحتجاجية في مجموع النسق السوسوسياسي المغربي خاصة داخل المجال الحضري. كما تكمن أهمية هذه الدراسة أيضا في البحث عن الحمولات الدلالية الجديدة التي تحملها التيمات الثلاث: المجال والمجال الحضري والمقاومة على المستوى النظري والتطبيقي. لذلك، تأتي هذه المحاولة السوسيولوجية قصد فهم واجهة من واجهات الحياة الحضرية، ويتعلق الأمر هنا بعمليات إعادة إسكان قاطني أحياء الصفيح بالمغرب وانعكاساتها على المجتمع والمجال. هنا، تكمن وجاهة هذه الدراسة التي نود من خلال هذا المقال تقديمها وهي: أشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية بالمغرب: نموذج حي الكورة بالرباط.

الإطار النظري والمنهجي للدراسة:

تقع الدراسة ضمن إطار نظرية المقاومة التي تساعد الباحثين في العلوم الاجتماعية على معرفة وفهم وتحليل السلطة، باعتبارها علاقة تحدد شكلها وفعاليتها موازين القوى الاجتماعية. ويعود التأصيل السوسيولوجي لهذه النظرية إلى بداية الستينيات من القرن الماضي مع السوسيولوجي ارفينغ كوفمان Erving Goffman، فهو من الأوائل الذين استخدموا مفهوم المقاومة لتحليل الاستراتيجيات التي ينهجها الأفراد لمقاومة القواعد والقوانين التي تفرض عليهم من طرف المؤسسات الكلية Total institutions، مثل: السجون، والمستشفيات والجيوش والأديار، ودور الأيتام، التي تعمل على فصل مرتديها عن عالمهم الخارجي، وتعيد تشكيل هوية المفصولين Les Reclus مع متطلباتها المؤسساتية (أمغار، 2019-2020، ص 43).

تتجلى أهمية فهم العلاقة التي ينسجها الأفراد مع القواعد التي تنتجها المؤسسات الكلية وفقا لغوفمان في نقطتين مهمتين. تتجلى الأولى، في فهم الكيفية التي تهدم بها المؤسسات الكلية هوية المفصولين عن المجتمع وذلك بالتركيز على مختلف المراحل التي ترشم به ما يسمى بالمسار الأخلاقي La carrière Morale للمفصولين، من مرحلة الاستقبال بالمؤسسة إلى مرحلة القبول

والادماج النهائي بالمؤسسة (Nizet, Natalia, 2014, p59). أما النقطة الثانية، فتتجلى في تبيان أشكال المقاومة التي يبديها الأفراد المفصلون اجتماعيا ضد المؤسسات وذلك بتبنيهم لمجموعة من الاستراتيجيات التي تمكنهم من مقاومة التعريفات المفروضة عليهم باعتبارهم نزلاء في هذه المؤسسات. تسمح لهم المقاومة بتطوير هويتهم بما يتناسب مع التعريفات التي يقدمونها عن أنفسهم، وتؤدي إلى خلق نمط عيش مضاد لنمط العيش الذي تفرضه المؤسسة، يسميها غوفمان الحياة التحتية Under Live (أمغار، ص 43).

كما للسوسيولوجي الفرنسي هنري لوفيفر Henri Lefebver الفضل في تحليل العلاقة بين التخطيط للمجال والمقاومة؛ فهو يرى أن المجال منتوج اجتماعي وأن التخطيط له يجب أن يراعي البعد الاجتماعي، لذلك يتساءل إذا ما اتجهنا نحو دراسة من يخطط للمجال، أو بعبارة أخرى محتوى المجال وليس الشكل الخالص « pure »، أي حاجيات الناس ومطالبهم، فما الذي يضمن لنا أن هؤلاء الناس سيندمجون في الشكل دون تعرضهم للإهانة أو التجريح؟ وما الذي يضمن لنا أن الناس ومطالبهم سيذعنون للاندماج في هذا اللوجيستيك الجديد بدون أية مقاومة؟ لذلك يقول إن المجال يتم توجيهه إيديولوجيا سياسيا (Lefebvre, 1968, 1972,pp185-186).

كما وضعتنا طبيعة موضوع بحثنا الذي خصّصناه لأشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية، أمام منهج كيفي وأدوات بحث كيفية أهمها المقابلة نصف موجهة والملاحظة المباشرة. إضافة إلى جمع المعطيات الإحصائية ومعطيات أخرى تتعلق بالإشكالية التي نعالجها من المؤسسات المكلفة بهذا المشروع الحضري الذي سمي ب"مشروع الكورة" ومن الملحقة الإدارية التي ينتمي إليها الحي المدروس، ثم من الوزارة المكلفة بإعداد التراب الوطني والتعمير والإسكان وسياسة المدينة. وقد شملت دراستنا فئتين أساسيتين من المستجوبين؛ مجموعة داخلية شملت 20 مستجوبا (10 ذكور و10 نساء)، من ساكنة الحي المدروس "حي الكورة"، ومجموعة خارجية شملت 5 مستجيبين (منهم امرأة واحدة) من المؤسسات المكلفة بمشروع الكورة وإعادة إسكان قاطنيه. وجميع عناصر هذه العينة تفوق أعمارهم 18 عاما.

حول السياسة العمرانية بالمغرب

مع ارتباط المغرب بالاقتصاد الرأسمالي ستتغير ملامح السياسة المغربية على عدد من المستويات. لكن الرهان من أي تخطيط حضري يبقى هو الهاجس الأمني، والقضاء على حي صفيحي يتواجد بموقع استراتيجي معين في مدينة معينة ليس الهدف منه هو تحسين وضعية ساكنيه، بقدر ما هو طمعا في البقعة الجغرافية التي يحتلها هذا الحي. ويتجلى هذا التوجه "الجديد" في طريقة تدبير وتنفيذ المشاريع الحضرية؛ بحيث لم تعد الدولة هي المتدخل الوحيد المباشر والفعلي في الإشراف على المشاريع السكنية الخاصة بساكنة أحياء الصفيح، بل فتحت الباب على مصراعيه لأصحاب الرأسمال للخوض في غمار هذه المشكلة (مشكلة السكن) وهم: القطاع الخاص والمنعشين العقاريين ودعم السكن الفردي وتشجيع الأبناك للانخراط في المشاريع وتقديم قروض للفئات المعنية إلخ. لكن هذا لا يعني أن هدفها هو التنصل من هذه المهمة والتخلي عنها بصفة نهائية، وإنما الهدف الحقيقي وراء كل هذا هو التحكم في المجال ومنه التحكم في

الإنسان والأشياء، ليصبح المجال الحضري هو الحقل المفضل لرهانات السلطة السياسية (شويكي، 1996، ص 366)، ويبقى تدخل الدولة محدودا ومنحصرا في المقاربة الأمنية. وهذا مرده أساسا إلى الرغبة القوية في استعاضت تلك المؤسسات التقليدية المكلفة بإنجاز وتنفيذ السياسات الاجتماعية الحضرية بمؤسسات جديدة تعتمد أليات تدبير وتنفيذ تخضع لمنطق المنافسة والسوق.

فإذا كانت مدينة الرباط في السابق، محددة ومرتبطة بوظائف معينة، فقد أصبحت اليوم في انفتاح وتوسع مستمر لا تحكمه حدود، كما أصبحت موقعا خصبا للاتوازن الاجتماعي والمجالي المتجلي في التعمير الغير منظم مع كل ما يحمله هذا التعبير من معاني التمييز والإقصاء، وتفشي البطالة والانحراف وكل مظاهر ضعف الاندماج. وأمام هذه التحديات المتنامية عمدت الدولة فتح المجال لشركاء جدد محليين ودوليين للاستثمار في القطاع للتخفيف من حدة الأزمة.

إن هذا التوجه الجديد الذي أصبحت تتبناه الدولة في تنظيم وإعادة تنظيم المجال الحضري بالمغرب، وبمدينة الرباط تحديدا، يظهر جليا على مستوى الشكل وطابعه الوظيفي المفروضين على مستعملي هذا المجال. ففي التخطيط لأي مشروع أو هيكلة لمجال لا تتم استشارة الفئات المعنية بهذا المشروع أو الهيكلة، وإنما تتم العملية في استقلال عن المجتمع، ويبقى خضوع تنظيم مجال لمنطق معين يدل على وجود سلطة تتحكم في هذا التنظيم (شويكي، 1996، ص 167). والملاحظ أن الرأسمال له دورا مهما في التأثير بشكل قوي على الدينامية الاجتماعية-المجالية بالمدن الكبرى عموما وعلى مدينة الرباط بشكل خاص من خلال المشاريع والأوراش الكبرى التي تم إطلاقها في السنوات الأخيرة. وبذلك تتجه السياسة الحضرية الجديدة نحو خلق مدينة لها القدرة على توفير الشروط الملائمة لجلب - أو لخدمة- الاستثمار الأجنبي، عوضا خدمة مواطنيها.

إن فاعلية الرأسمال في تنظيم المجال الحضري تدفعنا إلى طرح نفس السؤال الذي طرحه هنري لوفيفر في كتابه "الحق في المدينة" هو أنه إذا ما نظرنا إلى العلاقة بين شكل المجال ومحتواه (المستعملين) فما الذي يضمن لنا أن هذا التخطيط للوجيستيكي الجديد يتماشى وحاجيات الناس دون أن يتعرضوا لأي تجريح أو إهانة؟ وما الذي يضمن لنا أيضا أن الناس سيذعنون للاندماج في هذا المجال بدون أية مقاومة؟ وبعبارة بوشنفاتي بوزيان كيف نؤنسن المجال؟ وما هي الإمكانيات والوسائل التي يجب توافرها حتى يتسنى لنا تكيف المكان لمتطلبات الحياة البشرية واستغلاله إلى أقصى الحدود ليستفيد منه الإنسان ويدفع إمكانياته إلى أقصى الحدود في تفتحه النفسي والاجتماعي والاقتصادي؟

يؤدي الاقتصاد الحديث المرتبط بالعولمة، الذي يتركز في الخدمات المالية والتسويق والتقانة العالية إلى تهديد القطاعات الاقتصادية التقليدية، وإلى تزايد الفجوة بين العاملين في هذين النوعين العريضين من القطاعات الاقتصادية. وسيؤدي ذلك إلى بروز الشقة بين الفئات والشرائح الاجتماعية الفقيرة من جهة، وقطاعات الاقتصاد الجديد من جهة أخرى في المجتمعات الصناعية والنامية والأقل نموا على حد سواء (غدنز، 2005، ص 608).

إن ما نركز عليه في مقاربتنا للمجال الحضري في هذا البحث، ليس المجال في حد ذاته؛ أي اعتبار الشكل والوظيفة كمحور أساسي في التحليل واعتباره كبنية شديدة التأثير بالمرافق الاقتصادية. صحيح أن حركة التوسع الحضري لا تنفصل عن الحياة الاقتصادية التي هو محركها الرئيسي، لكنه من الأصح أيضا أن دينامية المجال الحضري لا تنفصل عن دينامية المجتمع. وذلك لأنه لا يمكن أن نخدم الشكل المجالي دون مراعاة مضمونه، والمضمون الاجتماعي بشموليته يشكل البعد الأكثر ارتباطا بالمجال الحضري كمنتوج اجتماعي وكهياكل لاستقبال ولتأطير المجتمع (شويكي، 1996، ص 8).

إن عملية إنتاج المجال الحضري ترتبط في الأساس بإيديولوجية الدولة ونهجها السياسي، وقد تعرضت هذه العملية إلى تغير مستمر نظرا للتغيرات والمستجدات التي يشهدها العالم، سواء كانت سياسية أو اقتصادية، حيث لم تعد الدولة المخطط الوحيد في العملية الإنتاجية للمجال. وفي هذا الصدد، ينطلق هنري لوفيفر من مسلمة أساسية في مقاربته للمجال مفادها: أن المجال يتم توجيهه سياسيا وإيديولوجيا، فالمجال كان سياسي وإيديولوجي عبر التاريخ (Lefebver, 1970).

وعلى هذا النحو، ما دامت الدولة بأجهزتها لا تستطيع مواكبة النمو المتسارع، فإن الرأسمال يفرض نفسه في الرتبة الثانية كأحد الأطراف الرئيسية المتدخلة في إنتاج المجال الحضري. فهو (الرأسمال) بتشعباته الوطنية والدولية وعبر مختلف أشكال تدخله التي تمتد من سوق العقار ومؤسسات إنتاج مواد البناء والمقاولات المختصة في عمليات التشييد والتجهيز ومؤسسات التمويل والتسويق، تجمعه وحدة المصالح أو على الأقل تقاربها، وبالتالي وحدة أو تشابه الاستراتيجيات (شويكي، 1996، ص 41).

إن رهان الفاعلين الرأسماليين من تنظيم المجال الحضري لا يكمن في محاربة أحياء الصفيح التي تشوه صورة المدينة واستعاضتها بأحياء راقية، من حيث شكلها العمراني تعود بالنفع لمالكيها، وإنما طرد السكان لإفساح المجال لاستخدامات ذات قيمة أعلى للأراضي عن طريق الاستثمارات في قطاع البناء واتخاذ عملية إنتاج المجال كجزء مهم في تحقيق التراكم الرأسمالي. وبالنتيجة يكون استغلال المجال لأجل تحقيق الربح ولو على حساب الضعفاء. بعبارة أخرى، إن غياب الرهان الاجتماعي في عمليات إنتاج السكن الحضري بمدينة الرباط أو إنتاج المجال الحضري عامة، يُفقد الحياة الحضرية معناها الحقيقي. ومرد ذلك عدم أخذ بعين الاعتبار المستعملين السكان في أي عملية تخطيط وغياب تبني مقاربة تشاركية، بحيث يبقى الهاجس من قبل الدولة هو التحكم في المجال (أمنيا) ودافع الربح هو الرهان الأساسي للرأسمال أو ما يمكن أن نسميه ب "رأسملة المجال الحضري" (Capitalisation de L'espace urbaine)، ولو على حساب السكان أو اختراق القوانين التشريعية وشروط إنتاج المجال.

والغاية من هذا المستوى من الفهم والتحليل، هو التأكيد على حتمية ما يمكن اعتباره طريقة جديدة في إنتاج المجال الحضري تسعى إلى جعل المجال غير مفروض بل توافقي وتشاركي مع المجتمع المعني، ومؤسس على الفهم والمعرفة بالثقافة والأفكار السائدة للمستهلك والمستفيد. إن دينامية من هذا القبيل، كافية بأن تهيئ الأرضية الملائمة للقيام بمجموعة من الإصلاحات

السياسية، من شأنها أن تساهم في تعزيز اللامركزية وتوسيع مشاركة السكان من خلال تعزيز مبادئ المشاركة والتشارك والعدالة والشفافية والإدماج.

البحث الميداني ونتائجه:

أولا: عينة البحث ومجاله.

لتحقيق أهداف هذا البحث كان لابد من أخذ بعين الاعتبار ما يلي:

-اعتماد مقاربة النوع في اختيار المبحوثين

-أن يكون المبحوثين من الحي الصفيحي الكورة من السكان الأصليين.

-ألا تقتصر العينة على ساكنة الحي مجال الدراسة فقط، بل يجب تشمل أيضا المسؤولين والموظفين في المؤسسات العمومية المكلفة بقطاع الإسكان.

-أن تجرى المقابلة مع المستفيدين في الأشطر الثلاث للمشروع.

أما اختيارنا لحي الكورة كمجال للدراسة، محكوم بمحددين أساسيين، الأول: هو كونه يشكل "استثناء" من بين الأحياء التي تم القضاء عليها شكلا ومضمونا بالمغرب عامة، وفي عاصمة المغرب تحديدا بهذه الطريقة وبنفس الحدة؛ بحيث تمت إعادة إيواء قاطنيه في موقعهم الأصلي بعد فشل الدولة في محاولات عدة لترحيل لأماكن بعيدة عن مركز المدينة. والثاني راجع إلى الموقع الاستراتيجي الذي يحتله في العاصمة الرباط وبواجهتها البحرية تحديدا. ولهذه الأسباب جاءت رغبتنا في اختياره كمجال للدراسة.

ينتمي حي الكورة، الذي يسمى قبل هدمه ب "دوار الكورة"، إلى جماعة يعقوب المنصور بمدينة الرباط-المغرب ويحده شمالا شارع الحرية (أسواق الجملة) وشرقا شارع السلام وجنوبا شارع الكفاح وغربا شارع مصطفى السايح (الواجهة البحرية). وهو من بين الأحياء الهامشية الجنوبية الغربية إلى جانب حي العكاري ويعقوب المنصور والتقدم واليوسفية التي تميزت بظهور بعض المجمعات الكبيرة التي أقامتها الدولة والتي أدت في بعض الأحيان إلى اختفاء أجزاء من الأحياء القصديرية (حكيم، 1974، ص 30). ويقع دوار الكورة على مساحة 20 هكتارا في موقع استراتيجي على الكورنيش في واجهة المحيط الأطلسي المتواجد بين إقامات الصباح وحي الأحباس، ويعتبر هذا الحي من أعرق وأضخم تجمع سكاني صفيحي بمدينة الرباط الذي استقرت به جماعات نازحة من مختلف أنحاء المغرب، والتي اتخذت من الخيام مساكن لها في البداية قبل أن تتحول إلى بناء أكواخ من الصفيح والقصدير، ويتوفر هذا "الدوار" على 1000 "براكة" وأكثر من 3000 أسرة. وبالإضافة إلى السكن كان دوار الكورة يضم أكبر سوق للخردة والمتلاشيات في مدينة الرباط.

وكما هو معلوم فإن تعمير حي يعقوب المنصور ارتبط إلى حد كبير بنمو عدد السكان لمدينة الرباط بعد أن اتخذت عاصمة للبلاد، ويعود ميلاد أو تشكل "دوار الكورة" إلى سنة 1935، كجزء لا يتجزأ من نواة مدبغة الجلود التي تشكلت سنة 1924، حين اجتمع المجلس البلدي وقرر إدماج المنطقة في الدائرة البلدية لمدينة الرباط وأطلق عليها اسم "يعقوب المنصور نسبة إلى شخص اسمه يعقوب المنصور. وتسمى الأحياء العشوائية بيعقوب المنصور آنذاك ب trames sanitaires الخالية من المرافق الصحية، وكانت الأراضي الفارغة تبنى عليها مراحيض عامة

ونوافير (جمع نافورة) وطرق عادية وأبراج تقليدية، فالأراضي المحيطة بدوار الدبغ تم تقسيمها على شكل دواوير صغيرة. وهكذا غطى دوار "الدباغ" جميع الحقول الموجودة حول شارع محمد بن عبد الله مكونا بذلك "دوار القرعة" و"حي الصهريج" و"دوار ولاد الحاج قاسم" و"حي الخير" و"دوار الكورة" (حكيم، 1974، ص 35). هذا الأخير كانت تقطنه أسر جد فقيرة لا تستطيع شراء أو كراء سكن لائق بالمدينة. وعلى الرغم من أن المساحة الجغرافية "الدوار الكورة" لم تتغير مع المدة، فإن عدد السكان عرف ارتفاعا مهما بفعل الإقبال المتزايد عليه. فمعظم النازحين هم فئة الشباب والكهول القادرين على العمل التحقوا بمدينة الرباط باستدعاء من قريب أو صديق أو الانتماء إلى نفس القبيلة، وفي الغالب ما تكون القرابة هي العامل القوي في تمركز المهاجرين في مثل هكذا مجالات، لذلك نجذ أن بعض الأحياء الصفيحية تحمل نفس اسم القبيلة أو اسم شخصية كاريزمية بها. ودوار الكورة سمي بهذا الاسم لأن الرقعة الجغرافية التي يغطيها كان عليها ملعبا لكورة القدم لمختلف الأحياء المجاورة وبعد ذلك تحول إلى مجال للسكن الصفيحي يحمل اسم "دوار الكورة".

ويتضمن المشروع "مشروع الكورة" الذي يقع على مساحة 20 هكتارا كما سبق وأشرنا، شقا اجتماعيا يتمثل في إعادة إسكان سكان «دوار الكورة» الصفيحي، وشقا عقاريا يهدف إلى تشكيل النواة الأولى لبرنامج تنمية كورنيش الرباط، وتقدر الاستثمارات الإجمالية للمشروع بنحو 212.036.000DH درهم مقسمة على شقين : منها 116.212.000 درهم كمساهمة من «صندوق الحسن الثاني للتنمية» في المشروع و 95.824.000 درهم موجهة لمساعدة سكان «دوار الكورة» على شراء الشقق الاجتماعية المخصصة لإعادة إيوائهم في إطار المشروع(الملحقة الإدارية، 2018).

ثانيا: نتائج الدراسة ومناقشتها

أشكال المقاومة لدى ساكنة حي الكورة

المحور الأول: المقاومة من أجل الحق في السكن اللائق كأسمى حق في الحياة الحضرية.

يعتبر السكن من الحاجات الأساسية في حياة الإنسان وضمان استقراره وأمنه، ولا يمكن له الاستغناء عن هذه الحاجة مهما كان نوع المسكن أو شكله. لذلك، حصل الاتفاق بين مختلف التشريعات الدولية على الاعتراف بالحق في السكن كحق أساسي من حقوق الإنسان، يصون كرامة هذا الإنسان ويحفظها من كل ما من شأنه أن يمس بها. ويرى بول هنري شومبار دولوف P. H CHombart de Lauwe في هذا السياق، أن الحاجة إلى المسكن مسألة ضرورية بالنسبة للفرد والأسرة للحفاظ على استمرارية حياتهم، فالمسكن أهم حاجة يجب أن تُلبى للإنسان. وإثر معالجته للسلوك الأسري داخل المسكن حدد ما تحتاجه الأسرة لتستقر وتنمو فيما يلي: الحاجة إلى امتلاك المجال (المسكن)، الحاجة إلى الشعور بالاستقلالية داخل المسكن، الحاجة إلى الراحة النفسية والجسدية، الحاجة إلى وجود علاقات خارج محيط المسكن. كما أشار P. H. Lauwe CHombart de إلا أن المسكن لا يكمن فقط في توفير وتملك المجال الداخلي، و إنما حتى من خلال المجال الخارجي وهذا في إطار عملية الإسكان (Chombart de Lauwe, 1996).

وفي هذا السياق، يشير مانويل كاستلز (Manuel Castells) أن المسكن هو مركب مهم يضم مجموعة من المركبات الجزئية تشكل الفضاءات الداخلية أو المجالات أو الفراغات خصصت لأداء وظائف محددة على بعضها البعض اعتمادا متبادلا، وتشكلت تبعا لخصائص مستخدميها و تلبية لحاجاته(Castells, 1972, p. 42) .

إن الحق في السكن اللائق هو حق عالمي وجزء أساسي في القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث جرى توضيحه وتحديد أبعاده. فهو حق الإنسان في مكان يضمن له العيش بكرامة وأمان وبما يضمن له خصوصيته وبناء علاقات أسرية واجتماعية، والتأثير على ما حوله اجتماعيا وسياسيا وثقافيا. وعليه، فانتهاك الحق في السكن ينجم عنه انتهاك لحقوق أخرى كثيرة مدنية واقتصادية وسياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية، فانتهاك الحق في السكن ينتج عنه انتهاك الحق في الحياة العائلية والخصوصية والحق في حرية التنقل والذي يشمل حق الفرد في اختيار مكان إقامته وألا يتم إخلاءه قسرا (جابر، 2012). وبالنظر إلى المسكن كمكون يوفر الأمان لساكنيه، فإن انتهاك الحق في السكن، في المحصلة النهائية، يعني انتهاكا للحق في الحياة، إضافة إلى ذلك، فإن حقوقا أخرى كالحق في الصحة والحق في البيئة السليمة والحق في الحماية الاجتماعية والحياة العائلية وغيرها من الحقوق يجري انتهاكها.

إن تحقيق السكن في اللغة العامية لدى المغاربة مختصر في عبارة الحصول على "قبر الحياة"، وهي عبارة ذات حمولة قوية في الثقافة المغربية، إنها تعبير عن الوجود والكينونة والاستقلالية والحرية والأمن والاستقرار إلخ. إن المسكن هو عماد الحياة في القرية أو المدينة، إنه الحلم "الجسر" الذي يمكنك العبور إلى باقي الأحلام أو يسترها. وقد عبر عن هذا أحد المجيبين " إلا عندك السكنى في المدينة عندك كلشي... وخا تشرب غي البلبولة وتنعس ماشفك حد"{المقابلة رقم 5، 65 سنة، مستفيد من الشطر الأول}.

أخيرا، أظهرت نتائج الدراسة أن ما يخشاه سكان "حي الكورة" ليس الحصول على شقة من عدمه هنا أو هناك، بل المشكل هو الترحيل إلى مجال أو منطقة في أطراف المدينة غير مؤهلة من حيث الخدمات والشغل ومختلف متطلبات الحياة البسيطة؛ بمعنى أن شقة أو مسكن حديث كيفما كان في ضاحية المدينة لا يوفر لهم ما توفره لهم البراكة بالقرب من مركز المدينة. وفي هذا الصدد تصرح إحدى المبحوثات " حنا كنا تنقولو ليهم إما نتعوضو هنا وإما نبقاو على حالنا حسن من شي بلاصا أخرى .... غادي يسيفطونا غي لخلا ولقفار" {مقابلة رقم 7، مستفيدة من الشطر الثالث قيد الانجاز، 75 سنة}. إن الرسالة الاجتماعية التي يحملها هذا التصريح، هو أنه يجب على الدولة ألا تقتصر على مجرد الإعلان بالحق في السكن بل تهيئ للأفراد وسائل ممارسته بصورة فعلية بمنحهم المساكن في الموقع أو في أماكن أخرى. لأن التصريح بحق المواطن في السكن دون تمكينه ممارسة هذا الحق لا فائدة ترجى منه، بل يبقى تصريحا أجوفا ودرءا للرماد في الأعين إن لم يكن واردا على سبيل المغالطة.

المحور الثاني: المقاومة من أجل بناء المسكن أو "البراكة"

إن بداية فعل المقاومة المدينية بالنسبة لساكنة الحي المدروس كانت منذ المرحلة الأولى من وصولهم إلى مدينة الرباط عامة وبالخصوص منذ التحاقهم بهذا الحي الصفيحي واختياره كمجال

للاستقرار. فمنهم من كانت هجرته إلى زيارة أحد الأقارب أو بحثا عن العمل، ومنهم من كان سبب التحاقه أحد أفراد العائلة أو صديق أو جار له بالقرية هو من اقترح عليه فكرة الهجرة، لأن المدينة توجد بها فرص للعمل. وبالتالي يكون الالتقاء الأول بالمدينة غالبا ما يكون من خلال الالتقاء بحي من أحيائها "الشعبية" (جابر، 2012، ص 243). وهذا الحي بالنسبة للمهاجرين هو عبارة عن حي جديد سواء كان بهامش المدينة أو بالقرب من مركزها، يتم فيه بناء الدور (نوالات، أكواخ أو براريك قصديرية، عشش إلخ) بطريقة عفوية (عشوائية) وغير قانونية لا تخضع لمقتضيات التعمير الحضري، كأول خطوة للاندماج في الحياة الحضرية.

من خلال البحث الميداني تبين لنا أن الأحياء "العشوائية" أكثر من مجرد مكان للإيواء، بل هي مجتمعات/تجمعات قوية تدعم سبل عيشها بإبداع استراتيجيات خاصة لإثبات وجودها في المكان الذي ترغب الاستقرار فيه، سواء كانت هذه الاستراتيجيات ظاهرة أو كامنة. فبالنسبة لنموذج "حي الكورة" الذي اشتغلنا عليه في هذا البحث، عبر أغلب المبحوثين بأن الأحياء الصفيحية هي الخيار الوحيد أمامهم لتحسين وضعهم أو على الأقل لتحقيق الاستقرار أو البحث عن "قبر الحياة"- كما يسميه المغاربة في لغتهم العامية خاصة الطبقة المحرومة منهم- كحلم ينغص حياة كل أسرة بسيطة فقيرة كل يوم.

وبالتالي فالمقاومة هنا، لا تنحصر في ذلك الفعل أو رد الفعل المباشر الظاهر للتعبير عن رفض ساكنة دوار الكورة لعملية الإخلاء وإعادة إسكانهم أو توطينهم في منطقة أو مناطق أخرى بعيدة. على الرغم من أهمية هذا المعطى، إلا أنه، ومن خلال المقابلات التي أجريناه مع المبحوثين، تبين أن المقاومة نتاج لتاريخ اجتماعي طويل. لذلك، لكي نفهم هذا الفعل (فعل المقاومة)، تطلب منا الأمر وضعه في سياقه العام وخلفياته، لأنه -كما يقول باسكال- مستحيل معرفة الكل إذا كنت لا أعرف الأجزاء بدقة، لكن أعتبر من المستحيل معرفة الأجزاء إذا كنت لا أعرف مجمل هذه الأجزاء. وفي إطار السياق، تشكلت المقاومة في "حي الكورة" كشكل من أشكال الاحتجاج الحضري؛ بمعنى أنه منتوج اجتماعي أو بناء اجتماعي تراكم عبر الزمن من طرف فاعليين اجتماعيين. إن أهمية الوقوف عند البعد التاريخي في دراستنا لدوار الكورة تمكننا من فهم الواقع الاجتماعي لساكنيه؛ أي فهم المقاومة كبناء اجتماعي وعملية اجتماعية-تاريخية، ثم فهم علاقتهم مع السلطات التي راهنت على تحييده لعقود من الزمن ولم تفلح في تحقيق ذلك. ما يمكن استنتاجه من أراء وأقوال المُجِيبين، أن الصراع مع السلطات العمومي لا يكمن في طريقة البناء أو التنظيم المجالي، بقدر ما هو صراع لحل مشكل أمني أكثر منه اجتماع، يصعب ضبطها ومراقبتها. بل الأكثر من ذلك، فالصراع مرتبط أكثر بوعي الدولة بخطورة هذه الأحياء الهامشية كونها تشكل بؤر للاحتقان والاحتجاج.

سوسيولوجيا، يضعنا هذا الطرح أمام "الفهم العلائقي" بين السلطة والمقاومة التي أشار إليه ميشيل فوكو في تحليله للكيفية التي يقاوم بها أعضاء المجتمع السلطة، وخو ما عبر عنه في عبارته المشهورة "حيثما توجد هناك سلطة توجد مقاومة". « Where there is power, there is resistance, and yet, or rather consequently, this resistance is never in a position of exteriority in relation to power" (Michel Foucault, 1978).

بهذا المعنى نقول، إن "الإنسان الصفيحي" "كائن مقاوم" باستمرار، سواء في العلاقة مع مجاله الداخلي (الحي) أو في العلاقة مع المجال الخارجي الذي يحيط به (المدينة، السلطة)، وهنا تظهر العلاقة الوطيدة بين المجال والمقاومة، إذ لا يمكن فصل المجال عن فعل المقاومة، وكأن لسان حالهم يقول "إن مفتاح مجالنا موجود في مقاومتنا ومفتاح مقاومتنا موجود في مجالنا"، وهذه معادلة تاريخية معقدة بامتياز. وقد كشف البحث الميداني أيضا، أن السكان الأصليين في الحي كانوا مهاجرين من مناطق قروية مختلفة، اتجهوا إلى مدينة الرباط بحثا عن فرص تمكنهم من تغيير وضعهم السوسيواقتصادي. وما دامت وضعيتهم لم تمكنهم من كراء أو شراء مسكن، فقد استحوذوا على هذا المجال الذي هو في ملك الدولة.

واقعيا، بدأت أشكال المقاومة المدينية في البروز بالنسبة للمبحوث، في مرحلة ما بعد اتخاذ قرار الاستقرار في هذا "الدوار" واختياره كمجال له، وهي مرحلة الحصول على أرض لبناء المسكن. فالممارسات والاستراتيجيات التي تبناها السكان للاستحواذ على بقعة أرضية بطريقة من الطرق، هي في حد ذاتها مقاومة للتعبير عن حقهم في بناء المسكن في هذا الحي أو في هذا المجال، ما دامت الأحياء الصفيحية، آنذاك، تشكل، حسب عبد الرحمن المالكي "مناطق للحراك الهجروي" (المالكي، 2015، ص 244) ولا تخضع لأية مراقبة صارمة من طرف الدولة، ففيها يسكن المهاجر وفيها ينشأ أبناؤه، وفيها يلتقي مع التحضر وينخرط في سيرورته.

وعلى الرغم من أن المسكن في حي صفيحي قد يكون أسوء من مسكنه القروي، إلا أن الظروف المتأزمة في البادية جعلته يفضل العيش في المدينة التي كانت آنذاك في أوج كرمها. فهذه المرحلة الأولى، على الرغم من بساطتها تكتسي أهمية فعلية في تشكيل مراحل وأنماط اندماج المهاجر مع بيئته الجديدة وتأقلمه مع مقتضيات العيش والسكن والعمل فيها، إنها مرحلة نسميها "بمرحلة المقاومة من أجل فرض الوجود في المدينة". إن مسألة الحصول على بقعة أرضية بالنسبة للمبحوث تعطيه شرعية الوجود والانتماء والانخراط في الحياة الحضرية في مدينة الرباط بغض النظر عن طبيعة المسكن والوضع الاجتماعي والاقتصادي للأفراد. وبالتالي فالمقاومة، كما يقول ميشيل فوكو، تسمح لهم بتطوير هويتهم بما يتناسب مع التعريفات التي يقدمونها عن أنفسهم، وتؤدي إلى خلق نمط عيش مضاد لنمط العيش الذي تفرضه المؤسسة، يسميها غوفمان الحياة التحتية Under Live (أمغار، ص 43).

إن ما يمكن فهمه من خلال هذه المعطيات، أن السكن بالنسبة للمبحوثين هو ذلك المتصل بين العزل والانتماء المجاليين، لأنهم يتصورون أن تحقيق المسكن هو بداية لتحقيق مجموعة من المطالب والحاجيات والأهداف الاجتماعية المدينية المشتركة التي قد تمكنهم في المستقبل من ضمان الحق في السكن اللائق وفي الملكية أيضا. فالمسكن أو بالأحرى "البراكة" هي المشروع الاجتماعي الذي تتولد عنه باقي المشاريع الاجتماعية الأخرى، وقد كشف البحث الميداني عن هذا، حيث يؤكد المبحوثين أن حصولهم على السكن يمكنهم من:

-من إمكانية الحصول على الوثائق الإدارية الخاصة بالمدينة: البطاقة الوطنية، شهادة السكنى إلخ.

-إمكانية تسجيل الأبناء في المدارس العمومية القريبة من الدوار.

-المشاركة في الانتخابات.

-الولوج للمراكز الصحية القريبة.
-الانخراط في جمعيات محلية.
-خلق سوق خاص كان يسمى بسوق الغزل للملابس.
-بناء مسجد

الملاحظ هنا، أن هذه الأهداف الاجتماعية المشتركة هي عبارة عن استراتيجيات للاندماج في الحياة الحضرية، تعطي المبحوثين شرعية الحق في الخدمات الاجتماعية التي تقدمها المدينة والانخراط فيما يسميه مانويل كاستلز ب "الاستهلاك الجماعي". وتجدر الإشارة هنا، إلى قاعدة كلية تتأسس عليها المقاومة حسب فوكو وهي أنه لا وجود لشكل محدد ولا نقطة معينة للمقاومة، إلا أن حدة المقاومة تزداد حدة إذا ما انتقلت من الفردي إلى الجماعي، ومن العفوية إلى القصدية، ومن اللاتنظيم إلى التنظيم (أمغار، 2020، ص 44). وهذا الأمر ينبغي للباحث أن يأخذه بالحسبان، فكما يشير فرانسوا ماركو(François Marcot) أنه على الباحثين، أثناء دراستهم لحركات المقاومة، أن يأخذوا على عاتقهم دراسة الالتزام عند مختلف المجموعات المقاومة داخل المجتمع، إضافة إلى دراسة القصدية الذاتية للفاعلين Intentions subjectives ودراسة الوظيفة الموضوعية Fonctionnement objectif. لأن القصدية كما يعتقد كما يعتقد تتيح للباحثين فرصة تحديد الغاية من المقاومة والتعرف على القيم المؤسسة لها، ثم استبيان أهدافها واستراتيجيات تنفيذها. أما المبادئ الوظيفية فهي تتجلى في مستويين: الوظيفة الخاصة التي تتمثل في وصف حقول فعل المقاومة، والوظيفة الاجتماعية للحركات الاجتماعية (François Marcot,1987,pp24-25).

ما يمكن تأكيده هنا، أن طريقة استحواذ ساكنة حي الكورة على الأرض أو على بقعة "البراكة" هي شكل من أشكال المقاومة تعبيرا عن حقهم في "تراب المدينة" والانتماء إليها، بعد ما كان الدافع هو البحث عن العمل أو زيارة أحد الأقارب بدأت تظهر لهم الفوارق بين البادية والمدينة جد شاسعة وأصبح يستأثرون المدينة عن البادية لما لها من خصائص تميزها عن القرية وأن من حقهم كذلك الاستفادة من الضروريات الأساسية للحياة الحضرية (Wirth, 1938) كباقي سكان المدينة.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول، أن دوار الكورة كمجال للمقاومة، فإن ساكنته قاومت في البداية من أجل الحق في الأرض، وبعد تمكنهم من ذلك قاوموا لأجل السكن والاستقرار فيها، وكان نوع السكن آنذاك عفويا وعشوائي (عشش، أكواخ مبنية بالكرتون وقطع الخشب الخ) لا يخضع لتخطيط أو تصميم حضري معين. وفعلا حققوا ذلك وفرضوا نموذجهم السكني على المدينة لمدة دامت لأزيد من 60 سنة، لكن مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والمجالية التي عرفتها مدينة الرباط، والتي أثرت على بنيتها ككل، أصبح من المفروض تغير الشكل المورفولوجي لهذا المجال العفوي العشوائي ليخضع إلى منطق جديد في زمن العولمة ويعطي جمالية أكثر للواجهة البحرية. الشيء الذي دفع السكان إلى اتخاذ أشكال جديدة من المقاومة لطلب حقهم في السكن اللائق دون ترحيل، بل المطالبة بالحق في المدينة أمام هيمنة الرأسمال في توجيه وتنظيم المجال

الحضري، والتي تتجسد بقوة، لا في تهيئة البنية المجالية التي ينتمي إليها حي الكورة فحسب، بل في التقسيم والتمييز الذي أقامه المشرفين على المشروع بين الأشطر الثلاث كما سبق وأشرنا.

المحور الثالث: المقاومة لأجل السكن في الموقع دون ترحيل.

إن رفض ساكنة دوار الكورة ترحيلهم، لم يأتي عبثا، وإنما نابع من استفادتهم من "تجارب" دواوير عديدة مرت بهذه التجربة، أي خضعت لعملية الترحيل إلى مناطق أخرى، من نفس المدينة أو في مدن أخرى، والتي أصبحت تعاني من عدة مشاكل (النقل، غياب المدارس وضعف الخدمات إلخ). فالسكن كما يقول مارتن هيدغر يشمل دائما فكرة البقاء بجانب الأشياء، لأن الغاية والهدف الاجتماعي من السكن، كما سبق وأشرنا، ليس هو الحصول على شقة إسمنتية، وإنما الهدف أن يكون هذا السكن قابل للتساكن Habitable. وقد أشار الملك في خطاب له قائلا: "إن غايتنا المثلى، ليس فقط تحقيق مدن بلا صفيح، ولا استبدالها بمساكن أشبه بعلب الإسمنت عديمة الروح الاجتماعية، وإنما بالأحرى، جعل مدننا ترتقي إلى فضاء للتساكن والعيش الكريم، ومجالا للاستثمار والإنتاج، في الحفاظ على طابعها الحضاري المتميز" (خطاب، 2020، ص 8).

ضمن هذا السياق، بدأت المقاومة الحضرية في البروز بشكل جماعي منظم وعلني، بعد ما أعلنت السلطات العمومية بإجراء إحصاء لمعرفة عدد البراريك والأسر استعدادا لعملية إعادة الإسكان. فالممارسات والاستراتيجيات التي قام بها السكان بعد علمهم بعملية إحصائهم كانت غير متوقعة؛ إذ قام أغلب السكان إن لم نقل جميعهم بفتح أبواب جديدة لم تكن من ذي قبل، حيت البرَّاكة تحولت إلى برَّاكتين أو ثلاث، بمعنى أن كل باب خاص بعائلة مستقلة، وبالتالي ينبغي أن يشمل الإحصاء جميع السكان ويستفيد الجميع من الشقة دون تمييز. كلها استراتيجيات مقاومة تعبيرا عن رفضهم لعملية الترحيل لمكان آخر والمطالبة بإعادة الإسكان في مكانهم الأصلي.

إن هذا "الفعل المقاوم" لرفض سياسة إخلاء الأحياء الصفيحية، يوحي بشكل أو بآخر عن فشل الدولة في وضع يدها على مكامن الخلل في مجال السكن، بحيث لا يزال يطغى عليها هاجس الأمني دون أخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاجتماعية والثقافية لهؤلاء السكان والعلاقة القوية التي تربطهم بمجالهم السكني الأول. ففي مقالته "الأحياء الفقيرة، كلاب الأحياء الفقيرة، والمقاومة" يبين محمود طيب أن المحددات الهيكلية والظروف السياسية للمجتمع هي التي أدت إلى إنتاج الأحياء الفقيرة، ويشير إلى أن المدينة أصبحت بشكل حصري منطقة للاقتصاد والخدمات والاستهلاك، وبالتالي يتحول المجال الحضري إلى سلعة ثقافية ينبغي استهلاكها طبقا لمبادئ السوق (tayyab, 2010, p. 690) ولو على حساب السكان. الشيء الذي يدفعهم إلى ابداع أشكال من المقاومة للمطالبة بحقهم في الحياة الحضرية وحقهم في السكن، من خلال ما سماه رفض "العيش بدون بدائل" By refusing to live a life of « living without alternatives »، ويضيف أن نتائج المقاومة، في أي مكان، تنتج كتأثير لعمليات القوة الغير محددة سلفًا والتي لا يمكن التنبؤ بها(tayyab, 2010, p. 710) ، بحيث يتم انتهاج استراتيجيات متسترة سماها جيمس سكوت ب"السياسة التحتية Infrapolitics للجماعة الخاضعة (سكوت، 1995، ص 36).

ومن خلال المقابلات مع المبحوثين، تبين لنا أن هناك صراع ومقاومة خفيين بين الساكنة والدولة دامت لعقود من الزمن بغية تحييد هذا الحي الصفيحي، وهذا الصراع أبان عن فشل الدولة في ترحيل ساكنة هذا المجال، حيث عملت هذه الأخيرة على رفض جميع البرامج التي نهجتها الدولة في نماذج مختلفة. لكن مع تدخل فاعلين جدد جاء القرار لإعادة إسكان قاطني دوار الكورة في الموقع والإخلاء المؤقت ريثما ينتهي المشروع وفق شروط معينة متفق عليها. إن فهم السكان لواقع/حقيقة تعامل الدولة مع أحياء الصفيح لسنين عديدة وانطلاقا من نماذج وتجارب مختلفة، حقق لديهم تراكم معرفي أو ما يمكن نسميه ب"خبرة مجالية" ساهمت بشكل قوي في دعم وتقوية مقاومتهم، إما بحكم اطلاعهم ومشاهدتهم وتحركاتهم اليومية في مختلف أجزاء المدينة، وإما بكون أصدقاء لهم أو أحد أفراد العائلة سبق له وأن مر من هذه التجربة في حي صفيحي آخر أخبرهم بحقيقة وواقع سياسة الدولة في مجال السكن الحضري. ومرد ذلك، إلى خيبة الأمل من مشاريع إعادة الإسكان أو التعويض ببقع أرضية التي وعدت بها الدولة والتي لم تتحقق أبداً، لا سواء بالنسبة للمستفيدين بعد الترحيل إلى منطقة أخرى حيث غياب الخدمات والمرافق ورداءة نمط السكن، أو بالنسبة للذين ثم إخلائهم من منازلهم قسرا بحجة المصلحة العامة. كل هذا أدى إلى استثمار شبكات العلاقات المتراكمة لمدة طويلة والاتحاد بينهم لعدم الرضوخ لأي قرار مقترح أو تدخل يستتبعه الترحيل وإعادة الإسكان في مجال آخر دون مجالهم "الكورة".

وفي هذا السياق، ترى نافيز بوشانين أن عملية إزالة الأحياء العشوائية وإعادة إسكان قاطنيها في ضواحي المدن، ليس الهدف منها تطوير الشروط الاجتماعية والمجالية لسكان أحياء الصفيح، بل لعزل أي حي يشكل عرقلة للتنمية الحضرية بسبب موقعه للحد من تشويه صورة المدينة، أو لأغراض صحية وأمنية (Bouchanine, 2002, p. 20) . وبالنسبة للحي المدروس، يبدو هذا الأمر واضحا ومفهوما وأن الساكنة على دراية تامة بما يقع في مجال السكن الحضري، وخاصة مشكل محاربة دور الصفيح، لا سواء فيما يخص إعادة الإسكان في منطقة أخرى أو ما بعد تسليم الشقة والتغييرات التي يقوم بها المستفيدين على شققهم العديمة الجودة. وهذا ما نقصد به في هذا البحث بالتجربة أو "الخبرة المجالية" للسكان. ولعل هذا ما أكدته إحدى المبحوثات بقولها: "راه المشكلة ايلا رَحْلوك، مشكلتين؛ مشكلة الابتعاد عن مكان العمل والمدينة المركز والعالم الذي تربيت فيه، مع غياب تام لوسائل النقل التي بإمكانها أن توصلك بمقر عملك. أما المشكلة الثانية فهي في الغالب في أي مشروع خاص بساكني أحياء الصفيح عندما تستلم شقتك، تجدها تحتوي على الكثير من العيوب، تستوجب قرضًا آخر لإصلاحها، أنت تشتري فقط جدرانًا، لكن يجب عليك بعد ذلك تبليطها أو تغييرها بالكامل.

من خلال هذا القول، يتبين أن السياسة الاجتماعية الخاصة بإعادة الإسكان بالمغرب عامة تحتاج إلى مزيد من الدراسات التطبيقية والنظرية قصد مجابهة الأزمة السكنية. هذه الأخيرة (السياسة) التي تحول دون أنسنة المجال ودون أخذ بعين الاعتبار معارف وخبرات الفاعلين الاجتماعيين (السكان) في أي تخطيط للمجال الحضري، ولعل هذا ما عبر عنه ألفرد شوتس، حين قال "إن الفاعلين الاجتماعين يقومون أيضا، وعلى غرار علماء الاجتماع، ببناء معارفهم حول الواقع

ليؤولوه انطلاقا من «مخزونات معارف،» بل إنهم ينمذجونه لغايات عملية، فليس ثمة "واقع" في حالة خام، كما يقول شوتس، بل إن الحقيقة الاجتماعية هي في الأصل بناء اجتماعي(Schütz, 2008) .

المحور الرابع: المقاومة من أجل الحق في المدينة

إن المدينة –كما كتب روبرت بارك- هي أكثر محاولات الإنسان اتساقا، وبشكل عام أكثرها نجاحا في إعادة تشكل العالم الذي يعيش فيه بما يتفق بدرجة أكثر مع رغباته، لكن إذا كانت المدينة هي العالم الذي خلقه الإنسان، فهي العالم الذي يتعين عليه العش فيه. فالإنسان بشكل غير مباشر، ودون إدراك واضح بطبيعة مهمته، قد أعاد أثناء خلقه للمدينة تشكيل نفسه (هارفي، 2017، ص 29). إن الحديث عن الحق في المدينة يقودنا إلى الوقوف عند العمل الهام لهنري لوفيفر المتمثل في كتابه " الحق في الميدينة" (Lefebvere, 1975) الذي حاول من خلاله أن يطلعنا على الحياة الحضرية في العصر الحديث. ولا يزال محتوى ومضمون هذا العمل محط نقاش اليوم لدى جميع المهتمين بإشكالية الحق في المدينة. بالنسبة لهنري لوفيفر للمواطن الحق في المشاركة في هذه المدينة وكذلك لتلائمه: أي يجب أن يكون الناس في قلب أي عملية صنع قرار بشأن إنشاء وإدارة المدينة؛ فضلا عن وجود الحق المشترك في استخدام مساحات/مجالات المدينة واحتلالها دون قيود.

فنحن بحاجة إلى فهم القوى المكانية للمدينة، كما يقول هنري لوفيفر، لكن الحق في المدينة ليس فقط مسألة موقع أو امتلاك، لأن المساحات المادية للمدينة هي مسرح الحياة اليومية، وهذا بدوره يغير إحساسنا بالانتماء، ولا يتم تحديد جزء من المدينة من خلال الملكية أو الثروة ولكن عن طريق المشاركة في الممارسة المجالية. فمعنى أن تكون حضريًا هو أن تمارس مجموعة من السلوكيات والعلاقات والممارسات؛ أي أن تتأثر وتؤثر في المجال الحضري الذي تنتمي إليه وتصبح فاعلا فيه.

كما أشرنا في فقرات سابقة، فإن الحق في السكن هو من أهم الحقوق التي يجب أن يحظى بها كل مواطن في المدينة، وهذا لا يعنى الحصول على مأوى شقة كان أو غيرها، وإنما أن يكون هذا المسكن قابل للتساكن. وقد لا يكون ضمان الحق في السكن كافياً لضمان الحق في المدينة، ولكنه خطوة ضرورية نحو ضمان ذلك الحق(MITCHEL, 2003, p. 19) ، وهذا يعني أن الحق في السكن هو شكل من أشكال تملك appropriation المدينة، وهذا هو السبب في أن هنري لوفيفر كان يبذل جهودًا كبيرة من أجل منع هذا الحق من الملكية، لأن المدينة للجميع.

وبوقوفنا عند مدلولات أراء المجيبين مرة أخرى، وجدنا أن المعنى الحقيقي للحق في السكن اللائق هو الاستفادة من مختلف الخدمات التي تقدمها المدينة. فالمجال الذي يقطنون فيه –بالنسبة لهم- هو امتياز لا يمكن السماح فيه، لما يوفره من خدمات وقرب من المركز وإمكانية الولوجية إلى مختلف المؤسسات والمرافق الاجتماعية والصحية، كما يوفر لهم فرص الشغل..إلخ. لذلك، يمكن اعتبار أن المقاومة التي اعتمدها ساكنة "حي الكورة" هي في ظاهرها من أجل الحق في السكن اللائق، لكن في باطنها هي، بصريح العبارة، من أجل "الحق في المدينة" بما تحمله الكلمة من معاني. فلا معنى للسكن الحضري إن لم يكن يخدم الحياة الاجتماعية للأفراد أو كما عبر أحد

المجيبين " ... كيف لمن تربى وكبر وعاش أكثر من أربعين عام في مكان ما، وتريده أن يقبل بترحيله لمكان آخر، ما دمت (يقصد الدولة) لم توفر له البديل أو ما هو أحسن... لا transport لا مدارس لا مستشفى إلخ. وعليه، فاللغة التي يتحدث بها السكان لا تعبر، في الواقع، عن الحق في السكن، بقدر ما تعبر عن الحق في المدينة.

إن فكرة "الحق في المدينة" تعني أن كل مواطن يضمن الحق في استهلاك ما توفره المدينة المستدامة؛ بمعنى أن له الحق في الأرض الحضرية وفي السكن وفي الصرف الصحي البيئي وفي البنية التحتية الحضرية، وفي النقل العام والخدمات العامة، وفي العمل والترفيه في أوقات الفراغ والاستمتاع بالمساحات الخضراء إلخ، وهذا ما يراهن عليه قاطني "دوار الكورة" من خلال خطاباتهم المقاومة. فالسكن الملائم يجب أن يكون في موقع يتيح إمكانية الاستفادة من القرب من العمل وخدمات الرعاية الصحية والمدارس ومراكز رعاية الأطفال وغير ذلك من الخدمات الاجتماعية (مومن و البحيري، 2010، ص 21). والملاحظ أن من بين العوامل التي دفعتهم إلى رفض عملية الترحيل إلى أي منطقة أخرى بأطراف المدينة، هو بُعد مكان العمل، فمعظمهم يعمل بالقرب من الحي الأصلي أو في مكان آخر يسهل عليه الوصول الحركية والولوجية في أقرب وقت أو امتهان بعض الأنشطة التجارية غير الرسمية 'كالفراشة' (البيع في شوارع المدينة الكبرى التي تعرف حركية ونشاط حيوي) لاكتساب لقمة العيش.

ضمن هذا السياق، يرى هنري لوفيفر أن الحق في المدينة لا يتأتى إلا من خلال حياة حضرية أكثر تشاركية وديمقراطية في تمثيل الحياة الحضرية بين أشخاص يحاولون تشكيل مصائرهم الخاصة وفق علاقات اجتماعية تتحكم في إنتاج وإعادة إنتاج علاقات الإنتاج، ويبقى المجال هو محور هذه العلاقات (Lefebvere, 1975, p. 181). وهذا لن يتأتى إلا إذا كان الرهان الأساسي في أي تأهيل أو تخطيط أو تنظيم أو إعادة تنظيم المجال المديني هو بناء ما سماه Neil Brenner وآخرون في كتابهما المشترك "مدن من أجل الناس لا مدن من أجل الربح" (Brenner, Marcuse, & Mayer, 2012)؛ بمعنى بناء المدن التي تتوافق مع الاحتياجات الاجتماعية البشرية بدلاً من تسليع المجال الحضري وتضييق الخناق على ساكنيه بدعوى الحتمية الرأسمالية.

هكذا يمكن القول إن "دوار الكورة" انتقل من "نموذج الواقع" إلى "واقع النموذج"؛ أي من حي يجسد واقع الأحياء الصفيحية إلى الحي النموذج الذي يخلق واقعه الخاص بواسطة الفعل الاجتماعي الحضري وهو "فعل المقاومة""(Hollander & Einwohner, 2004) . إذن من أين استمد هؤلاء السكان قوتهم لاستمرار في هذا الفعل من الحق في "البراكة" إلى "الحق في المدينة"؟

يبدو أن المقاومة لا توجد بشكل قبلي وسببي في عقول الفاعلين (السكان)، وإنما توجد في الممارسة اليومية، فهذه الأخيرة لا تُنفذ المقاومة فحسب، بل أيضا تمنحها شكلا ملموسا في وضعية محددة. بل الأكثر من ذلك، إنها (الممارسة) "تأويل" دائم وإعادة تأويل لما تعنيه المقاومة في الواقع العيني. وعلى هذا الأساس نستنتج، إن المقاومة لدى ساكنة "دوار الكورة" تنشطها

الممارسة، في كل وقت، إنها ليست وصفة تكمن خلفها؛ أي منقوشة في فكر أو جينات الفاعلين/السكان، لهذا فإن المقاومة تصنعها الممارسة في أي وقت.

وقد كشفت الدراسة أيضا، أن هناك فعل عمومي استثنائي وراء قرار إعادة إسكان قاني "حي الكورة في الموقع" وهو القرار الملكي، بعد الاحتجاجات التي قام بها هؤلاء السكان على مستوى شارع مصطفى السايح (الواجهة البحرية) والتي صادفت مرور الوفد الملكي، ما دفع الملك إلى التحاور معهم ووعدهم بتحقيق مطلبهم: إعادة الإسكان في عين المكان دون ترحيل. قد يبدو أن هذا الفعل العمومي الاستثنائي هو الحاسم في إعادة إسكان قاطني دوار الكورة في عين المكان، للمقاومة دور بالغ الأهمية في تحقيق هذا المطلب، بل هي الأداة الاستراتيجية للوصول إلى هذا "القرار" من خلال التأثير في أعلى سلطة في البلاد. وهذا راجع، بالطبع، إلى طبيعة العلاقات الاجتماعية التي تربط السكان فيما بينهم، والتي يمكن اعتبارها رأسمال اجتماعي يستمد منه السكان قوتهم للترابط والتجمع وطرح قضاياهم وهمومهم وتحقيق أهدافهم المشتركة.

ماذا يعني هذا الكلام سوسيولوجيا؟ معناه أنه في ظل نظام متسلط أصبح من الضروري لتحقيق المطالب الاجتماعية إعادة الاعتبار إلى الرأسمال الاجتماعي المتراكم بين الفئات الاجتماعية المهمشة والتي تجمعهم أهداف ومصالح مشتركة في تقرير مصائرهم، كقوة للتعبير عن مطالبهم الاجتماعية المهضومة من طرف قلة قليلة من شريحة المجتمع، سيما وأن السياسة المعتمدة للقضاء على الأحياء الصفيحية في المغرب تحمل في طياتها توجهًا جديدًا يتغذى على الربح ألا وهو التوجه النيوليبرالي. ولعل أهم وأبرز تمظهرات هذا التوجه الجديد هو التحول في نمط وأسلوب الحكم في تدبير المجال الحضري؛ إذ أصبحنا نرى تراجعا تدريجيا لتدخل الدولة في عمليات التدبير والتنفيذ وفتح الباب لمؤسسات جديدة للقيام بهذا الدور: وهم القطاع الخاص والمنعشين العقاريين ودعم السكن الفردي وتشجيع الأبناك للانخراط في المشاريع وتقديم قروض للفئات المعنية إلخ. لكن هذا لا يعني أن هدفها هو التنصل من هذه المهمة والتخلي عنها بصفة نهائية، وإنما الهدف الحقيقي وراء كل هذا هو التحكم في المجال ومنه التحكم في الإنسان والأشياء، ليتحول المجال الحضري إلى حقل مفضل لرهانات السلطة السياسية (شويكي، 1996، ص 366). ويبقى تدخل الدولة بطيئا يقتصر على إدماج برامج سكنية للفئات الاجتماعية ذات الدخل المحدود، ولم يتم وضع برنامج أو مخطط شامل ومندمج للمدن على المدى والقريب والمتوسط والبعيد.

يظهر جليا، من خلال ما سبق، أن "حي الكورة" يمثل "النموذج المثال" الذي فرض طريقته الخاصة في عملية إعادة إسكان قاطنيه وهي "إعادة الإسكان في الموقع". وإذا كان البحث قد انتهى، في امتداده، إلى أن القرار الحاسم في إعادة إسكان قاطني دوار الكورة في عين المكان، فإنه في عمقه يكشف أن للرأسمال الاجتماعي المتراكم عبر الزمن دور بالغ الأهمية، بل هو السبب للوصول إلى هذا "الفعل العمومي الاستثنائي" من خلال التأثير في أعلى سلطة في البلاد من ناحية، وكذا دوره في استمرار المقاومة باعتباره الخزان الذي يستمد منه السكان قوتهم لتحقيق أهدافهم المشتركة من ناحية أخرى. إن رأس المال الاجتماعي في هذا الإطار، يعد عاملا

مؤثرا وفعالا لأنه، كما يقول جيمس كولمان، يساعد المجموعات على الترابط والتجمع لطرح قضاياهم وهمومهم المشتركة والتي عادة ما تكون كل من الدولة والقطاع الخاص طرفاً فيها.

هكذا نخلص إلى أن المقاومة، في عمقها، ليست من أجل الحق في السكن اللائق أو الشقة الإسمنتية المنظمة التركيب الداخلي وفق المعايير العصرية، بل السكان يقاومون من أجل "الحق في المدينة"؛ أي حق التمتع فيما يوفره هذا المجال من امتيازات في العلاقة مع المدينة والخدمات التي توفرها وليس في المجال كغاية في ذاته. بصيغة أكثر دقة، إن ما كان يسعى إليه ساكني "حي الكورة" ليس الحصول على مجال السكن (شقة اسمنتية عصرية)، وإنما مجال قابل للتساكن يلبي حاجيات المواطنين اليومية أقلها وأدناها إمكانية التنقل وإمكانية الولوجية والحركية اليومية من وإلى مركز المدينة. كما أن رفضهم لأي برنامج أو مقترح يتضمن الترحيل إلى مكان آخر أو التنازل عن الاستفادة، كان نتاج العلاقة التي تربطهم بهذا المجال والتي تأسست منذ الثلاثينيات من القرن الماضي، وبالتالي يصعب فك لغز العلاقة بين العلاقات الاجتماعية والعلاقات المجالية، إنها "علاقات العلاقات". هذه الأخيرة هي القلب النابض للمقاومة.

خاتمة:

إن صياغة خاتمة هذا البحث، تدفعنا إلى التساؤل عن مدى صحة أو خطأ فرضياتنا في الإجابة عن الأسئلة التي كانت منطلقا ومفتاحا لتناول إشكالية هذا البحث. والتي تمحورت حول أشكال المقاومة في الأحياء الصفيحية بالمغرب، من خلال نموذج "حي الكورة" بمدينة الرباط. ولم تكن الغاية من هذه الدراسة الوقوف عند التغيرات التي وقعت على هذا المجال "الكورة" من حيث شكله المجالي؛ أي من سكن صفيحي أفقي إلى سكن عمودي منظم في عمارات فحسب، بل أيضا العودة إلى تاريخ انبثاق هذا الحي والظروف الاجتماعية والثقافية والسياسية المتحكمة في ذلك، بغاية كشف "فاعلية هؤلاء السكان في إنتاج مجالهم السكني" واستراتيجياتهم في تحقيق ذلك، وأين يكمن "فعل المقاومة من خلال هذه الأفعال والاستراتيجيات في بناء المسكن لفرض وجودهم في مجال جديد هو المدينة، ثم كيف تطورت هذه الممارسات والأفعال والاستراتيجيات لتتحول إلى مقاومة حضرية من أجل السكن اللائق في الموقع أو بالأحرى لأجل الحق في المدينة والحياة الحضرية.

وبالرجوع إلى عملنا الميداني الذي اعتمد المقابلة والملاحظة المباشرة، وإلى نتائج تحليلنا للمعطيات والمواقف المجمعة يمكننا أن نؤكد بدون تردد أن فرضياتنا الأربع المرتبطة بهذه الإشكالية منها ثلاث فرضيات إيجابية وفرضية سلبية. أما كون الفرضية الأولى سلبية، على اعتبار أن القرار المتحكم في عملية إعادة تأهيل دوار الكورة وإعادة إسكان قاطنيه في عين المكان لم يكن نتاج لفعل عمومي استثنائي، بل هو نتاج لفعل مقاومة أدى إلى تحقيق هذا المطلب. فلو لم توجد احتجاجات اجتماعية اتجاه عملية الترحيل وإعادة الإسكان، لما كان القرار بعدم الترحيل وإعادة الإسكان، كما أن القرار لا يأتي هكذا اللهم إذا كانت طريقة ووسيلة وأسباب أفضت لإصداره. لذلك فهذا الفعل الاستثنائي من طرف الملك لم يأتي إلا بعد فشل السلطات العمومية في محاولات عدة لترحيل هذه الساكنة.

أما بخصوص الفرضيات الثلاث الايجابية، فنتائج البحث كشفت أن هذه المقاومة التي اعتمدها السكان لم تكن في عمقها من أجل الحصول على سكن لائق متمثل في شقة إسمنتية تستجيب لمتطلبات الحياة العصرية، وإنما هي مقاومة في العمق من أجل الحق في المدينة والحياة الحضرية، ثم أنها مقاومة تحكمها شبكة من العلاقات الاجتماعية تكونت عبر الزمن بين ساكنة الحي المدروس ومن مقومات هذه الشبكة العلائقية القرابة والصداقة والجوار.

إن الإشكال الحقيقي التي تعاني منه جميع البرامج المعتمدة للقضاء على دور الصفيح بالمغرب وإعادة إسكان قاطنيها في أماكن أخرى، هو أن هذه الأخيرة، والتي غالبا ما تكون في أطراف المدن، أماكن غير قابلة للتساكن بمعنى أنها غير مجهزة اجتماعيا للعيش فيها، حتى ولو نمط السكن بها من الطراز الرفيع. وهذا مرده إلى عدم أخذ بعين الاعتبار مختلف الأبعاد في ارتباطها بالبعد المجالي أثناء القيام بأي عملية تخطيط حضري لهذه المساكن، ومن أهم هذه الأبعاد البعد الاجتماعي في عمليات الإخلاء وإعادة الإسكان (الخدمات والمرافق الاجتماعية والصحية وشبكة النقل ومدارس وفرص شغل إلخ) ومختلف الحاجيات الحضرية التي تمكننا من أن ننعت هذا المجال بأنه يتميز بخصائص الحياة الحضرية. ناهيك عن أخذ بالحسبان البعد الثقافي وهو أيضا لا يقل أهمية عن سابقه، بحيث أن تنظيم مجال السكن في ذهن الإنسان المغربي أو الثقافة المغربية عموما، وساكني أحياء بالخصوص، ليس هو التنظيم نفسه في ذهنية المخطط أو المهندس المعماري، سيما وأن مختلف هؤلاء السكان المعنيين هم من أصول قروية لا يزالون يحتفظون بقيمهم وتقاليدهم وأنماط عيشهم، وبالخصوص بنية المسكن الداخلية التي تجسد بشكل قوي أن البيت أو المنزل هو مجال للمرأة بامتياز.

وبناء عليه، يمكن أن نؤكد أن التخطيط والتدبير الحضري في غياب رؤية شمولية ومقاربة تشاركية مع مختلف الفاعلين في المجال الحضري تأخذ بعين الاعتبار جميع أبعاد الواقع الاجتماعي، يبقى تخطيطا فارغا وأجوفا ومحدود الأثر، ما دام يغفل أو يتجاهل البعد الإنساني في المجال وفي بناء المساكن بالتحديد. فالسكن كواقعة اجتماعية يمكن اعتباره مدخلا أساسيا لفهم باقي تفاصيل الواقع المجتمعي.

نافلة القول، إن فعل المقاومة بشتى أشكالها لدى ساكنة "حي الكورة" لرفض أي برنامج أو مقترح أو برنامج يهم ترحيل الساكنة إلى مكان آخر هو فعل في جوهره لأجل الحق في المدينة، لكن تبقى المطالبة بالحق في السكن اللائق في الموقع هي الوسيلة للتمتع بهذا الحق، وهذا الفعل يستمد قوته للاستمرارية من شبكة العلاقات الاجتماعية نشأت عبر الزمان والتي يمكن تأطيرها بأطروحة الرأسمال الاجتماعي لكل من جيمس كولمان وروبرت بونتام وبيير بورديو.

قائمة المراجع:

1. أمغار مولود، (2020-2019)، خطابات المقاومة في الفضاء العام: دراسة ميدانية للخطابات التي أنتجها نشطاء حركة 20 فبراير ما بين 2011-2014، فضاء آدم للنشر والتوزيع.
2. الخطيبي عبد الكبير (1990)، النقد المزدوج، الرباط: منشورات عكاظ، الطبعة الأولى.
3. المالكي عبد الرحمان (2015)، الثقافة والمجال: دراسة سوسيولوجيا التحضر والهجرة في المغرب، فاس: منشورات مختبر سوسيولوجيا التنمية الاجتماعية، الطبعة الأولى.

4. بوزيان بوشنفاتي (1988)، في التحضر والثقافة الحضرية بالمغرب: دراسة في البناء الاجتماعي لمدن الصفيح، منشورات الحوار الأكاديمي والجامعي، الطبعة الأولى.
5. غدنز أنتوني (2005)، علم الاجتماع. ترجمة وتقديم فايز الصياغ، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، الطبعة الأولى.
6. سكوت جيمس (1990)، المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكوم وراء ظهر الحاكم، ترجمة ابراهيم العريس ومخايل خوري. دار الساقي.
7. شويكي المصطفى (1996)، الدار البيضاء: مقاربة سوسيومجالية، عين الشق: جامعة الحسن الثاني، سلسلة الأطروحات والرسائل، الطبعة الأولى.
8. مومن محمد ويوسف البحيري (2012)، الحق في السكن اللائق وتدبير مجال العقار، مراكش، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
9. هارفي ديفيد (2017)، مدن متمردة: من الحق في المدينة إلى ثورة الحضر، ترجمة لبنى صبري، بيروت، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، الطبعة الأولى.
10. حكيم مريم (1974)، "الأحياء السكنية الهامشية الجنوبية الغربية لمدينة الرباط"، أطروحة لنيل دبلوم الدراسات العليا في الجغرافية، الرباط، 22 فبراير.
11. رشيق عبد الرحمان (2016)، "السياسة العمرانية والعلاقات الاجتماعية"، مجلة عمران، عدد 5/18.
12. تقرير وزارة السكنى وسياسة المدينة، ندوة دولية حول "القضاء على مدن الصفيح تحدي عالمي لسنة "2020، الرباط، 26-29 نونبر (2012).
13. الملحقة الإدارية الخامسة بيعقوب المنصور (2018).
14. وكالة شركة ديار المنصور، مكتب البيع، الرباط-حسان (2018).
15. المديرية الجهوية للسكنى وسياسة المدينة، جهة الرباط، سلا، القنيطرة (2018).
16.Bouchanine Navez (2002), les interventions en bidonville au Maroc, une évaluation sociale ; agence nationale de la direction des études et du développement.
17.Castells Manuel (1973), la question urbaine, François Maspero, Paris.
18.CHombart de Lauwe (1996), Des hommes et des villes, Payot, Paris.
19.Foucault Michel (1978), the history of sexuality: volume 1: an introduction 95 (Robert Hurley trans.
20.Forse Michel (2000), les théories de changement social dans la sociologie histoire et 5 idées. coordone par Philip cabin , jean dattier, science humaine, Paris.
21.François Marcot, « pour une sociologie de la résistance : intentionnalité et fonctionnalité », Mouvement social, n° 180, 1987, les éditions de L'atelier/Edition ouvrières.

22.Hillier Bill, and Hanson Julienne (1984), social logic of space, Cambridge University press, January London, first published.
23.Hollander Jocelyn and Rachel Einwohner (2004), "Conceptualizing resistance", Sociological Forum, 19.
24.Ledrut Raymond (1984), La forme et le sens dans la société, librairie des Méridiens, Paris.
25.Lefebvre Henri (1970), "Réflexions sur la politique de l'espace", Espace et société.
26.Lefebver Henri (1968 et 1972), le droit à la ville, Anthropos, Paris.
27.Lefebvre Henri (1975), La production de l'espace, Antropos, Paris.
28.Mitchell Don (2003), The Right to the City: Social Justice and the Fight for Public Space, New York: The Guilford Press.
29.Neil Brenner, and Peter Marcuse, and Margit Mayer (2012), Cities for people, not for Profit, Critical urban theory and the right to the city, first published, New York and London: Routledge Taylor & Francis Group.
30.Nizet Jean et Rigaux Natalia, la sociologie de Erving Goffman, Paris, collection Repères, Edition la découverte, 2014.
31.Remy Jean (2015), L'espace un objet central de la sociologie, érès, paris
32."The Right to the City a Verso Report", First published by Verso 2017.
33.Schütz, Alfred (2008), Le Chercheur et le quotidien: Phénoménologie des sciences sociales, traduit par Anne Noschis Gilliéron; postface et choix de textes par Kaj Noschis et Denys de Caprona; préface de Michel Maffesoli, méridiens klincksieck; 3 Paris.
34.Tayyab Mahmud (2010), "Slums, Slumdogs, and Resistance, American University Journal of Gender Social Policy and Law 18, no. 3: 685-710.
35.Wirth Louis (1938), "urbanism as a way of life", in: American journal of sociology, Vol. 44, No.1, jul.